

إطلاق الإمكانيات الواعدة للتمويل الإسلامي

كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي

مؤتمر التمويل الإسلامي، الكويت

١١ نوفمبر ٢٠١٥

مقدمة

صباح الخير، ومرحبا بكم في هذا المؤتمر المهم حول التمويل الإسلامي.

في البداية أتوجه بالشكر إلى البنك المركزي الكويتي وسعادة المحافظ محمد يوسف الهاشل لاستضافتنا والاشترك معنا في تنظيم مؤتمر اليوم. كما أود الإشادة بسعادة المحافظ لجهوده الدؤوبة وحماسه الكبير في تشجيع التمويل الإسلامي. وأشكر أيضا مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط على اشتراكه في تنظيم المؤتمر.

إنه ليسرني أن أعود إلى الكويت لأراكم جميعا في لقائنا اليوم حيث ناقش قضايا التمويل الإسلامي. إن لدينا يوم حافل، يتخلله العديد من جلسات النقاش الواعدة. ونحن في الصندوق حريصون على المشاركة والاستماع والتعاون والابتكار والعمل على تطوير الإمكانيات الواعدة للتمويل الإسلامي بصورة سليمة ومستدامة، عن طريق الإدارة الملائمة للمخاطر وضمان الاستقرار المالي. ونرى مؤتمرا اليوم بمثابة فرصة لتحقيق هذا الهدف .. بمثابة بوابة للعمل من أجل معاونتكم في النهوض بالتمويل الإسلامي إلى مستوى يتوافق مع إمكانياته الكاملة. واسمحوا لي أن أتطرق إلى بضع قضايا أرى أنها محورية بالنسبة لفعاليتنا اليوم.

وقبل مناقشة التحديات الجارية التي ينبغي مواجهتها لإطلاق الإمكانيات الواعدة التي يحملها التمويل الإسلامي، ينبغي أن نعيد إلى الأذهان هذه الإمكانيات – من حيث تعزيز النمو الدامج ودعم سبل الرزق والتطلعات التي يطمح إليها المواطنون في هذه المنطقة وغيرها. ونحن نعلم أن الإدماج من أهم العوامل لتشجيع وتحفيز ودعم النمو والرخاء المشترك.

١ – الإمكانيات الواعدة التي يحملها التمويل الإسلامي

أنتقل الآن إلى الحديث عن الإمكانيات الواعدة التي يحملها التمويل الإسلامي: فالتمويل الإسلامي ليس بالأمر الجديد بل إنه يمارس منذ عدة قرون في مختلف أنحاء العالم، إلا أنه اكتسب إقبالا كبيرا في الآونة الأخيرة. وتقدر الأصول الكلية للتمويل الإسلامي بحوالي ٢ تريليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها عشرة أضعاف عما كانت عليه منذ عشر سنوات، وبمعدل نمو يفوق التمويل التقليدي في كثير من البلدان.

ومن السهل أن نلمس مدى الإقبال على التمويل الإسلامي. وهنا أسوق اثنين فقط من أسباب هذا الإقبال:

أولا، الطابع الاحتوائي: فالتمويل الإسلامي يمكنه المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز طابعه الاحتوائي عن طريق زيادة فرص الحصول على الخدمات المصرفية للسكان الذين يفتقرون إليها. فحتى اليوم، لا تزال الخدمات

المالية قاصرة عن الوصول إلى قطاع كبير من السكان المسلمين - الذين يمثلون سوقا أساسيا، وإن لم يكن السوق الوحيد، للتمويل الإسلامي حول العالم - حيث يمتلك ربع البالغين فقط حسابات مصرفية.

وبالإضافة إلى ذلك، فنظرا لسمات المشاركة في المخاطر التي يتميز بها التمويل الإسلامي وقوة الرابطة بين الائتمان والضمان، نجده ملائما لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة - والتي نعلم أن بإمكانها تشجيع النمو الاحتوائي. ولنفس السبب، ظهرت قيمة التمويل الإسلامي في مشروعات الاستثمار في البنية التحتية، والتي يمكن أن تحقق مكاسب في الإنتاجية وتحفز النمو الذي ينطوي على قيمة مضافة عالية.

ثانيا، الاستقرار: فمن حيث المبدأ، يمتلك التمويل الإسلامي إمكانات لتشجيع الاستقرار المالي لأن سمة المشاركة في المخاطر تحد من الرفع المالي ولأن تمويله معزز بأصول ومن ثم فهو تمويل مضمون بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح البنوك الإسلامية، إلى جانب الودائع، حسابات للمشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر يمكن أن تساعد على تخفيف الخسائر والحد من العدوى إذا أصيب القطاع المصرفي بالعسر المالي. ويؤدي هذا في الواقع إلى زيادة رأس المال الكلي الممتص للخسائر، وهو هدف أساسي من أهداف الإصلاح التنظيمي العالمي الجديد.

وأرى من الإنصاف أيضا أن نقول إن المبادئ التي يركز عليها التمويل الإسلامي والتي تتمثل في تشجيع المشاركة والعدالة وحقوق الملكية والقواعد الأخلاقية هي كلها "قيم عالمية".

ورغم هذه المزايا المهمة والإمكانات الواضحة، لا يزال الطريق طويلا إلى أن يحقق التمويل الإسلامي إمكاناته القصوى. فهو يمثل اليوم أقل من ١% من الأصول المالية العالمية ولا يزال شديد التركيز في بضع أسواق وحسب. وبالتالي، لا شك أن أمامه مساحة للنمو، وخاصة لأن خصائص المنتجات الإسلامية يمكن أن تكون جاذبة على نطاق أوسع بكثير.

وبطبيعة الحال، مع توسع التمويل الإسلامي واكتسابه أهمية أكبر في النظم المالية لدى البلدان المختلفة، سيكون من المهم تعزيز هذا التطور بصورة آمنة وسليمة. وهناك عدد من قضايا السياسة المحورية الأخرى التي يتعين معالجتها حتى نجني الثمار الكاملة للتمويل الإسلامي.

وأنتظر الآن لهذه المسألة.

٢- إطلاق إمكانات التمويل الإسلامي

ما هي أهم العوامل اللازمة لإطلاق الإمكانات الكاملة للتمويل الإسلامي على نحو فعال ورشيد؟ أرى في هذا السياق عدة أولويات:

(أ) خلق بيئة داعمة

الأولوية الأولى هي تحقيق تكافؤ الفرص وخلق بيئة داعمة لتطور التمويل الإسلامي، مع وضع المخاطر في الاعتبار.

ويعني هذا تطويع القواعد التنظيمية المالية التي تأخذ في الاعتبار الخصائص البارزة للتمويل الإسلامي ولا تضع البنوك الإسلامية في موقف نسبي غير موات. فعلى سبيل المثال، ينبغي تعديل رأس المال الإلزامي للبنوك حتى يأخذ في الحسبان نموذج المشاركة في الأرباح والمخاطر الذي يقوم عليه التمويل الإسلامي - والذي يسمح بتحمل المستثمرين بعض الخسارة ويخفض أوزان المخاطر المطبقة على التمويل الشبيه بالأسهم.

ويعني تحقيق تكافؤ الفرص أيضا ضمان الاتساق بين المعاملة الضريبية لمنتجات التمويل الإسلامي والعقود الأخرى المماثلة التقليدية. فنظم ضريبة الدخل عادة ما تُدرج أرباح الفوائد على أدوات الدين ضمن المصروفات القابلة للخصم. وهذا التحيز للدين يضع التمويل الإسلامي في وضع تنافسي سلبي ويثبط التمويل القائم على المشاركة في المخاطر. وتستطيع بعض البلدان بالفعل معالجة هذا الوضع السلبي من خلال نظمها الضريبية القائمة، ولكن هناك بلدانا أخرى ينبغي أن تراجع تشريعاتها الضريبية.

ونحتاج أيضا إلى زيادة الاتساق في تطبيق التنظيم والرقابة على البنوك الإسلامية ونظام الحوكمة عبر مناطق الاختصاص المختلفة. وقد قامت المنظمات المعنية بوضع المعايير الإسلامية - بما فيها مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - بعمل رائع في إرساء قواعد الطريق. وبذلك، أُرست دعائم التعاون الوثيق مع المنظمات المعنية بوضع المعايير المالية التقليدية، وهو ما يبشر بالخير على صعيد الاستقرار المالي العالمي.

وينبغي القيام بالمزيد لتطبيق هذه القواعد. فأعمال الرقابة التي يضطلع بها الصندوق تشير إلى عدم الاتساق بين البلدان في تطبيق المعايير الحالية، وهو ما يمكن أن يعوق تطور التمويل الإسلامي، أو يشجع نموه بصورة تخلق مواطن ضعف نظامية.

وأنا أتطلع إلى سماع آرائكم حول كيفية تنفيذ هذه التغييرات الضرورية على المستويين الوطني والعالمي.

(ب) تطوير الصناعة والأسواق

أما الأولوية الثانية أمام صناع السياسات فهي **المزيد من التطوير للصناعة والأسواق**. ما الذي يعنيه هذا؟

كثير من البلدان يمكن أن تشجع إدخال مزيد من التحسينات في مجال الصيرفة الإسلامية بغية إعطاء دفعة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فعلى سبيل المثال، ينبغي تعزيز المعلومات المتعلقة بالجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك توافر الضمان. وينبغي بذل جهود أكبر لتدريب العاملين أصحاب المؤهلات الجيدة الذين يمكنهم المساعدة في تلبية الطلب الكبير على منتجات التمويل الإسلامي. كذلك ينبغي للبنوك الإسلامية أن تعزز قدراتها في مجال إدارة المخاطر لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وستتم بعض هذه المبادرات بقيادة الصناعة ذاتها، بينما ينبغي للأطراف الأخرى أن تقوم بدورها أيضا - كأن تكفل الأجهزة التنظيمية وجود نظم ملائمة للمخاطر الائتمانية، وتتشارك بنوك التنمية مع البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبناء قدراتها، وتعمل الحكومات على زيادة الوعي والثقافة المالية.

وبالإضافة إلى تقوية الصناعة، يمكن لكثير من البلدان أن تعمل على زيادة تطوير الأسواق المالية الإسلامية.

فكروا في إمكانات نمو الصكوك الإسلامية. فعلى مدار العقد الماضي، شهد مجموع الأصول القائمة من الصكوك الإسلامية زيادة تعادل عشرة أضعاف حتى بلغت حوالي ٣٠٠ مليار دولار أمريكي. ومعظم هذه الأصول لا يزال مركزا في دول الخليج وماليزيا. ولكن الاهتمام بالصكوك يتزايد في أنحاء أخرى من العالم. وهناك عدد متزايد من البلدان الأخرى أصدرت صكوكا إسلامية في السنوات الأخيرة، ومن بينها لكسمبرغ وهونغ كونغ وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة.

والتحدي الذي يواجه صناعات السياسات في هذا الخصوص هو المساعدة في توسيع هذا السوق لتحقيق إمكاناته الكاملة.

فعلى سبيل المثال، هناك حاجة لإصدارات سيادية أكثر انتظاما بأجال استحقاق مختلفة لتساعد في إرساء معايير قياسية وإقامة أسواق ثانوية. وينبغي أن تكون خطط الصكوك السيادية جزءا من استراتيجيات الحكومات بشأن إدارة الديون. وينبغي دعم السوق بأطر قانونية وتنظيمية قوية، مما يساعد على معالجة عدم اليقين المزمع بشأن حقوق المستثمرين.

ويحتاج كثير من البلدان إلى إقامة أسواق للمال وأسواق بين البنوك لتداول الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بغية مساعدة البنوك الإسلامية على إدارة احتياجات السيولة بدرجة أكبر من الفعالية. فالسوق إذا كان قاصر التطور يجبر البنوك الإسلامية على الاحتفاظ باحتياطات زائدة من السيولة، كما أنه يضع قيودا أمام البنوك المركزية في إدارة سياساتها النقدية، ولا سيما في البلدان ذات النظم المصرفية الإسلامية الكبيرة.

وهنا أود الإشادة بدور شركة إدارة السيولة الإسلامية الدولية. فقد نجحت بنوككم المركزية في إنشاء هذه الشركة لاستحداث وإصدار أدوات قصيرة الأجل تتوافق مع الشريعة الإسلامية لتيسير إدارة السيولة بكفاءة عبر الحدود.

(ج) ضمان الاستقرار المالي

والأولوية الثالثة أمام صناعات السياسات هي مواصلة تعزيز التنظيم والرقابة لضمان الاستقرار المالي.

وقد سبق أن أكدت ضرورة تعزيز الاتساق الدولي في تطبيق المعايير التنظيمية والرقابية، وهو مطلب أساسي ليس فقط لأنه يساعد على تحقيق تكافؤ الفرص، بل لأنه يساعد أيضا على إدارة المخاطر التي يختص بها التمويل الإسلامي ومنع ممارسات المراجعة التنظيمية.

وفي نفس الوقت، ينبغي التأكد من أن المؤسسات المالية الإسلامية لا تخضع لقواعد تنظيمية قاصرة أو مفرطة وأن المعايير مصممة بحيث تأخذ في الاعتبار السمات الخاصة للمنتجات الإسلامية.

ومن العوامل الأساسية في هذا الصدد التنفيذ التدريجي لقواعد رأس المال والسيولة الإلزامية التي وضعتها لجنة بازل، مع تطويعها لخصائص التمويل الإسلامي. وقد لا يكون هذا التحول أمرا سهلا على البنوك الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بالسيولة. ولكنه يمكن أن يعتبر فرصة لإيجاد أدوات وأسواق جديدة، وسيكون استكمالها ضروريا لضمان صلابة النظم المصرفية الوطنية.

والتمول الإسلامي يمثل بالفعل صناعة مهمة نظاميا في ١٠ بلدان، حيث يشكل أكثر من ١٥% من مجموع الأصول المالية. وبالطبع، مع زيادة تأثيره تزداد المسؤولية على عاتق البنوك الإسلامية - وتزايد الحاجة للإشراف.

كذلك ينبغي أن تنشأ شبكات للأمان المالي - بما في ذلك تسهيلات ضمان الودائع والمقرض الأخير - لمراعاة الخصائص التي ينفرد بها التمويل الإسلامي. فبدون هذه التعزيزات، قد لا تتوافر للبلدان الأدوات اللازمة للتصدي بالشكل الملائم للخدمات التي تواجه المؤسسات المالية المنفردة، ولا القدرة على منع انتقال التداعيات إلى النظام المصرفي التقليدي.

ومن منظور الصندوق، نتطلع أيضا إلى تحسين العمل المنوط بنا. فالاستقرار المالي، كما تعلمون، يقع في صميم عمل الصندوق. وقد أجرينا الكثير من العمل التحليلي على مدار العام الماضي لتعميق فهمنا لاتعكاسات التمويل الإسلامي على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. ونحن حريصون على مواصلة تنفيذ جدول أعمالنا في هذا الخصوص وتعزيز مشورتنا بشأن السياسات من أجل إدخال الممارسات الفضلى للصيرفة والتمويل الإسلاميين ضمن عملنا الرقابي.

٣- خاتمة

وأختتم كلمتي بما ورد عن بن خلدون، ذلك العالم العظيم الذي عاش في القرن الرابع عشر، حيث قال: من وجد طريقا جديدا فهو رائد، حتى وإن عاود اكتشاف الطريق آخرون؛ ومن سار متقدما معاصريه فهو قائد، حتى وإن مرت قرون قبل أن يعترف الجميع بأنه كذلك.

ولإطلاق الإمكانيات الحقيقية للتمويل الإسلامي، يتعين وجود قيادة قوية، كما يتعين التعاون الوثيق بين كل الأطراف المعنية - من الشرق الأوسط إلى آسيا وما بعدها؛ ومن البنوك الإسلامية إلى صناعات السياسات إلى الأجهزة التنظيمية إلى المؤسسات المالية الدولية كالصندوق والبنك الدولي ومجلس الاستقرار المالي.

وكلنا يعلم أن التعاون الفعال يولد النجاح.

وقد عمل الصندوق عن كثب مع أهم المنظمات المعنية بوضع المعايير لمساعدتها في وضع معايير دولية للمؤسسات المالية الإسلامية، كما ساعد في إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ونواصل العمل على أساس ثنائي مع بلداننا الأعضاء - بتقديم المساعدة الفنية في مجالات مثل التنظيم والرقابة على البنوك الإسلامية، وإنشاء أسواق الصكوك، وتنفيذ السياسة النقدية في البلدان التي يوجد فيها التمويل الإسلامي على نطاق

واسع. ونهدف أيضا إلى تغطية التمويل الإسلامي بصورة أكثر منهجية في رقابتنا الثنائية على اقتصادات البلدان التي يشكل فيها هذا النوع من التمويل صناعة مؤثرة.

وفي نفس الوقت، استفدنا كثيرا في عملنا التحليلي والمعني بسياسات التمويل الإسلامي من إرشادات المنظمات الكبرى المختصة بوضع معايير التمويل الإسلامي والمؤسسات متعددة الأطراف، وهي تشكل الآن مجموعة استشارية خارجية نسترشد بها في عملنا المتعلق بهذه الصناعة ونعلق عليها قيمة كبيرة. ومن دواعي سروري البالغ أيضا أن بنك التنمية الإسلامي والصندوق اتفقا على توسيع نطاق الشراكة بينهما لدعم تنمية القدرات في مجال التمويل الإسلامي.

وهكذا فقد كان التعاون ناجحا إلى حد كبير بالفعل، وأثمر نتائج مهمة. ونحن حريصون على تعميق مشاركتنا - بالاستماع إلى آرائكم والبناء على نتائج مؤتمر اليوم.

معاً نستطيع دعم صيغة التمويل الإسلامي في القرن الحادي والعشرين والتي يمكن أن تحقق كل إمكاناته الواعدة، وهي تشجيع الإدماج والاستقرار الماليين، وتلبية احتياجات السكان الذين لا تصل إليهم الخدمات المالية، ورفع معدلات النمو الممكن، وخلق فرص أفضل لكل شرائح المجتمع.

وشكرا.